

## القرار 2722 (2024)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 9527، المعقودة في 10 كانون الثاني/يناير 2024

إن مجلس الأمن،

إنه يؤكد من جديد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين، فضلا عن التزامه بدعم مقاصد الميثاق ومبادئه،

وإنه يكرر تأكيد أن القانون الدولي، كما هو مجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 (اتفاقية قانون البحار)، يحدد الإطار القانوني الواجب التطبيق على الأنشطة التي تجري في المحيطات، بما في ذلك مكافحة الأنشطة غير المشروعة في البحر،

وإنه يعرب عن قلقه إزاء ما تشكله الأعمال غير المشروعة التي تستهدف سلامة الملاحة من مخاطر تهدد البحارة وغيرهم من الأشخاص،

وإنه يشدد على أهمية ممارسة سفن جميع الدول لحقوق الملاحة في البحر الأحمر، بما في ذلك السفن التجارية وسفن النقل التي تعبر باب المندب، وفقا للقانون الدولي، وإنه يشدد كذلك على أن المرور العابر للسفن التجارية وسفن النقل عبر البحر الأحمر يجب أن يستمر دون عوائق،

وإنه يؤكد أن تمتع الدول الساحلية المطلة على البحر الأحمر بالاستقرار والازدهار يسهم في السلام والأمن الدوليين،

وإنه يشدد على أن ارتفاع تكلفة نقل السلع الأساسية سيكون له أثر سلبي على الحالة الاقتصادية والإنسانية على صعيد العالم، بما في ذلك الحالة الاقتصادية والإنسانية للسكان المدنيين في اليمن،

وإنه يشير إلى قراراته بشأن اليمن، وكذلك إلى الهجمات التي شنت في السابق على محطات النفط الخاضعة لسيطرة حكومة اليمن،

وإنه يؤكد احترامه لسيادة الدول الساحلية المطلة على البحر الأحمر ولسلامتها الإقليمية، وإنه يكرر التأكيد على أن دول المنطقة يقع على عاتقها دور قيادي يحتم عليها أن تسهم في تحقيق السلام والأمن، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية،



- 1 - **يدين** بأشد العبارات ما شنه الحوثيون من هجمات فاق عددها العشرين على السفن التجارية وسفن النقل منذ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تاريخ هجوم الحوثيين واحتجازهم لسفينة غالاكسي ليدر (Galaxy Leader) وطاقمها؛
- 2 - **يطالب** بأن يكف الحوثيون فوراً عن جميع هذه الهجمات التي تعيق التجارة العالمية وتقوض الحقوق والحريات الملاحية، وكذلك السلام والأمن الإقليميين، ويطالب كذلك بأن يفرج الحوثيون فوراً عن سفينة غالاكسي ليدر وطاقمها؛
- 3 - **يؤكد** وجوب احترام ممارسة السفن التجارية وسفن النقل للحقوق والحريات الملاحية، وفقاً للقانون الدولي، ويحيط علماً بحق الدول الأعضاء، وفقاً للقانون الدولي، في الدفاع عن سفنها ضد الهجمات، بما في ذلك الهجمات التي تقوض الحقوق والحريات الملاحية؛
- 4 - **يحثي** على الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، في إطار المنظمة البحرية الدولية، لتعزيز سلامة السفن التجارية وسفن النقل من جميع الدول ومرورها بأمان عبر البحر الأحمر؛
- 5 - **يشجع** الدول الأعضاء على دعم جهود بناء قدرات خفر السواحل اليمني من أجل التنفيذ الفعال للتدابير المفروضة بموجب الفقرة 14 من القرار 2216 (2015)، مع الاحترام الكامل لسيادة اليمن وسلامته الإقليمية؛
- 6 - **يشجع أيضاً** مواصلة الدول الأعضاء بناء وتعزيز قدراتها، ودعمها لبناء قدرات الدول الساحلية ودول الموانئ في البحر الأحمر وباب المندب بهدف تعزيز الأمن البحري، بما في ذلك عن طريق تقديم المساعدة التقنية، حسب الاقتضاء، من خلال كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، كل في إطار الولاية المنوطة به، وبناء على طلب تلك الدول؛
- 7 - **يشدد** على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية، بما في ذلك النزاعات التي تسهم في التوترات الإقليمية والإخلال بالأمن البحري، من أجل ضمان الاستجابة بسرعة وبكفاءة وفعالية، ويكرر التأكيد في هذا الصدد على ضرورة أن تتقيد جميع الدول الأعضاء بالتزاماتها، بما في ذلك حظر الأسلحة المحدد الأهداف الوارد في قراره 2216 وتصنيف الحوثيين جماعة يسري عليها حظر توريد الأسلحة، عملاً بالقرار 2624 (2022)، ويشير إلى أن تقرير فريق الخبراء التابع للمجلس، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2023 (S/2023/833)، أشار إلى وقوع انتهاكات واسعة النطاق لحظر توريد الأسلحة؛
- 8 - **يدين كذلك** تزويد الحوثيين بالأسلحة والأعتدة ذات الصلة بجميع أنواعها، في انتهاك لقراره 2216 (2015)، ويدعو إلى مزيد من التعاون العملي لمنع الحوثيين من الحصول على العتاد اللازم لتنفيذ المزيد من الهجمات؛
- 9 - **يحث** على توخي الحذر وضبط النفس لتجنب المزيد من تصعيد الوضع في البحر الأحمر وعلى صعيد المنطقة ككل، ويشجع على تعزيز الجهود الدبلوماسية التي تبذلها جميع الأطراف لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك مواصلة تقديم الدعم للحوار وعملية السلام في اليمن تحت رعاية الأمم المتحدة؛

10 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى مجلس الأمن تقارير شهرية خطية، حتى 1 تموز/ يوليه 2024، عن أي هجمات أخرى يشنها الحوثيون على السفن التجارية وسفن النقل في البحر الأحمر، وذلك ليسترشد المجلس بتلك التقارير فيما يجريه من مشاورات في المستقبل؛

11 - **يقرر** أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

---